

هيئة الإعلام رقيب دائم في خدمة الحكومات العراقية

الهيئة خرقت الدستور بإغلاق عشرات وسائل الإعلام خلال الاحتجاجات



القرارات التعسفية تسكت الإعلام العراقي

مبالغ كبيرة على وسائل الإعلام كبذل لاستخدام الطيف، فيما أغلقت الهيئة جميع مكاتب قناة البغدادية في عام 2010.

ولاحظ التقرير أن معظم قرارات الهيئة كانت مبنية على مصالح وأجندة سياسية، كما أن المزاجية تتجلى في معظم القرارات الصادرة ضد وسائل الإعلام التي تعدها الحكومات معارضة لمنهجها.

ولخص إلى أن الهيئة شكلت طوقا لحرية العمل الإعلامي والصحافي في العراق، وشكلت إحدى أدوات الخرق الدستوري بدلًا من أن تكون أداة لحماية الدستور والحريات الصحافية من خلال تنظيمها لا تقيدها وإغلاقها على وفق أجدات سياسية.

الحاصل في واحدة من أهم المؤسسات التي تؤثر في مسار حرية الصحافة والإعلان والإعلام والنشر في العراق.

ولخص التقرير جملة الانتهاكات التي ارتكبتها الهيئة، ففي الأعوام (2017 - 2018 - 2020) بلغ مجموع الحالات 31 حالة انتهاك متنوعة منها إغلاق 24 قناة محلية وعربية، فيما سجلت في عام 2016، سبع حالات انتهاك منها أوامر إغلاق قنوات، وإيقاف برامج عن البث، وشهد عام 2015 إغلاق قناة واحدة، ولم تسجل أي حالة انتهاك في عام 2014؛ ويعود ذلك إلى الظرف الذي كان يمر به العراق جراء احتلال داعش جزءًا من أراضيه. وفي عام 2012 قامت الهيئة بإغلاق 45 قناة، أما عام 2011 فقد تم فرض

معايير الديمقراطية، كما يسيء إلى العراق في المحافل الدولية ويعطي لدول العالم صورة في غاية السوء عن بلد يفترض أنه خرج من ظلمات الدكتاتورية ليخوض تجربة الديمقراطية". متسائلًا "هل من المعقول أن تقوم الحكومة بمعاقبة وإنذار كل هذا العدد من وسائل الإعلام؟"

ويهدف التقرير إلى لفت أنظار المؤسسات الإعلامية والصحافيين والناشطين إلى أهمية مراقبة عمل هيئة الإعلام والاتصالات والسعي إلى الضغط عليها بغية تصحيح مسار عملها، ولتكون مؤسسة مستقلة وحيادية في تعاملها مع وسائل الإعلام المختلفة، وهو بداية لجهود سيواصل في المستقبل القريب الغاية منه تصحيح هذا الانحراف

وأدان صحافيون وسياسيون عراقيون إصدار هذا القرار في أكتوبر الماضي، وأكدت كتلة التغيير النيابية أنه "أمر مخالف للدستور".

وقال رئيس الكتلة هوشيار عبد الله في مؤتمر صحافي "ندين ونستنكر بشدة قرار هيئة الإعلام والاتصالات غلق ثمان قنوات فضائية وأربع محطات إذاعية وتوجيه إنذار إلى خمس فضائيات أخرى وتجديد العقوبة لإحدى القنوات، ومفاتيح الدول التي تبث منها وإجراء جرد باسمائها وتسليم القائمة لمجلس الوزراء بغرض متابعتها ورصدها من قبل الأجهزة الأمنية".

وأضاف أن "هذا الإجراء يخالف بنود الدستور العراقي والتي تخص حرية التعبير، ويتعارض مع أبسط

الكثير من الانتقادات والانتقادات العراقية بسبب قراراتها العقابية في حق وسائل الإعلام المختلفة المحلية والأجنبية بمخالفة واضحة مع الدستور العراقي، ويرصد تقرير حديث مجمل هذه الانتهاكات مشيرًا إلى أن أخطرها تم خلال الاحتجاجات التي انطلقت في أكتوبر الماضي.

بغداد - رصدت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق مخالفات وانتهاكات قامت بها هيئة الإعلام والاتصالات العراقية طيلة عشرة أعوام، مشيرة إلى أن عدم الحيادية في عمل الهيئة ظهر مع إغلاق الحكومات المتعاقبة فضائيات ووسائل إعلام كانت تعدّ معارضة لاشخاص الذين تولوا رئاسة الحكومات. وتأسست هيئة الإعلام والاتصالات؛ بهدف تنظيم الفضاء الإعلامي في العراق، بقرار أصدره الحاكم المدني للسلطة المدنية في العراق عام 2004 بول بريمر، على أن يكون هذا القرار مؤقتًا إلى حين تشريع قانون يوضح خطوط عمل الهيئة وهيكلتها، بما يتسجم مع الدستور الذي يكفل لحرية العمل الإعلامي والصحافي بكل أشكاله.

الهيئة تعدت الأمر الخاص بإنشائها مؤقتًا ودخلت نفق المحاصصة السياسية؛ بعد تلغوؤ المشرع العراقي في تشريع قانون لها

لكن الحدث الأهم الذي لفت انتباه الجمعية ودفعها إلى إعداد هذا التقرير، هو مجموع القرارات التي اتخذتها في الفترة التي راقت تظاهرات أكتوبر 2019 حيث قامت بإصدار أوامر بإغلاق 19 وسيلة إعلام محلية وعربية أغلبها من القنوات التي شاركت في تغطية التظاهرات، في انحراف واضح عن المسار الديمقراطي ومخالفة صريحة للدستور العراقي الذي كفل حرية التعبير عن الرأي. واعتبرت الجمعية أن دور الهيئة غير المهني اتضح خلال الاحتجاجات، حيث مارست دورًا سلبيًا تمثل في قمع حرية الرأي والتعبير، وكانت أداة طيعة بيد حكومة رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي، في مخالفة صريحة للغرض الذي أنشئت من أجله.

لكن الهيئة تعدت الأمر الخاص بإنشائها بشكل مؤقت؛ فقد تلكتا المشرع العراقي كثيرًا في تشريع قانون للهيئة التي دخلت نفق المحاصصة السياسية، والمصالح الحزبية، واللجان الاقتصادية، وعقود تراخيص الهاتف النقال التي كانت من المفترض أن تكون من مهمة وزارة الاتصالات وليس هيئة الإعلام والاتصالات.

وترافق عمل الهيئة مع الكثير من الجدل السياسي والإعلامي واتهامات بخصوعها للأحزاب السياسية، بسبب العقوبات التي اتخذتها في حق وسائل الإعلام المحلية والدولية، وانتقدتها

حماس تهدد بإغلاق نقابة الصحفيين في غزة

بحجم نقابة الصحفيين الفلسطينيين، في ذات الوقت الذي تتوجه فيه النقابة لمحكمة مركبة الجرائم الإسرائيلية بحق الصحفيين، ورصد تقرير النقابة 259 انتهاكًا بحق الصحفيين الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة والقدس، في النصف الأول من العام الجاري.



ناصر أبو بكر
كيف تسمع حماس لنفسها أن تهدد مؤسسة وطنية

وقال رئيس لجنة الحريات في النقابة، محمد اللحام، خلال مؤتمر صحفي عقد في مقر النقابة بمدينة البيرة، الخميس الماضي، للإعلان عن نتائج التقرير إن "14 صحافية وصحافيًا أصيبوا برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي، و7 إصابات مباشرة بالجسد بقنابل الغاز والصوت والمياه العادمة، و41 حالة اختناق جراء الغاز المسيل للدموع".

كما أوضح اللحام أن "هناك ارتفاق في مستوى استهداف المحتوى الفلسطيني، ورصد أكثر من 700 انتهاك بحق الحالة الصحفية ومنع النشر، أكثر من 95 في المئة منها مارستها شركة فيسبوك، التي استجابت للشكاوى الإسرائيلية لحذف المضامين الفلسطينية وإغلاق حسابات". أما حول الانتهاكات الداخلية بحق الصحفيين، قال اللحام إن "النقابة سجلت 54 انتهاكًا في الضفة وغزة، وكان هناك تراجع في هذه الانتهاكات بسبب جانحة كورونا".

رام الله - قالت نقابة الصحفيين الفلسطينيين إن حركة حماس هددت بإغلاق مقر النقابة في غزة بعد الإعلان عن تفاصيل التقرير الخاص بلجنة الحريات التابع للنقابة الذي رصد الانتهاكات بحق الصحفيين في الضفة والقطاع إلى جانب الخروقات الإسرائيلية بحق الصحفيين الفلسطينيين منذ بداية العام الحالي.

وقال ناصر أبو بكر نقيب الصحفيين "تأسف أن نعلن أنه في ذات الوقت الذي تعلن فيه نقابة الصحفيين أنها رفعت قضية محكمة الجنائيات الدولية ضد جرائم الاحتلال وتعرض النقابة لحملة تحريض من الاحتلال، يتزامن ذلك مع تهديد من حركة حماس بتلغنا فيه من خلال كتل صحافية وجهات وطنية أنها تهدد بإغلاق مقر النقابة في غزة".

وأضاف أبو بكر أن هذا التهديد يأتي بعد إعلان تقرير لجنة الحريات الخميس الماضي، الذي تحدث عن جرائم الاحتلال وانتهاكات حماس في غزة، واستمرار إغلاق تلفزيون فلسطين وأكثر من عشرين مؤسسة إعلامية منذ انقلاب حماس عام 2007 وإغلاق مقر النقابة مدة خمس سنوات واستمرار الاعتقالات وتقييد عمل الصحفيين. وأشار أبو بكر إلى أن التقرير تحدث أيضًا عن انتهاكات الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية بالتفصيل، مضيفًا "ولم ولن نجامل أحدا على حساب حرية الصحفيين وستبقى النقابة حارسة الحريات الصحافية في فلسطين". وتساءل نقيب الصحفيين "أية عقلية تحكم بها حماس شعبنا في غزة؟ وكيف تسمح لنفسها أن تهدد مؤسسة وطنية

الجزائر تفرج عن مراسل قناة فرانس 24 السابق ومصور حوار تبون بعد موجة احتجاج

الجزائر - أفرجت السلطات الجزائرية مساء الأربعاء عن مراسل قناة فرانس 24 السابق منصف آيت قاسي، وزميله المخرج رحومني رمضان والمصور يوسف حساني بعد اعتقالهم الذي أثار استنكارًا واسعًا في الوسط الإعلامي الجزائري والدولي وموجة احتجاج على وسائل التواصل الاجتماعي.

وأوضحت فرانس 24 في نشرتها الإخبارية "علمنا بتوقيف الصحفي منصف آيت قاسي في الجزائر ولم يحدد محاميه أسباب اعتقاله، لكنه قال إن التهم الموجهة إليه خطيرة".

وأضافت "نحن حريصون بالطبع على أن تقدم كل الدعم لزميلنا اللذين اعتقلا ظلما"، وتشير المذكرة إلى أن

إعلام فرنسية بما في ذلك مراسلي فرانس برس.

وأوضحت فرانس 24 في نشرتها الإخبارية "علمنا بتوقيف الصحفي منصف آيت قاسي في الجزائر ولم يحدد محاميه أسباب اعتقاله، لكنه قال إن التهم الموجهة إليه خطيرة".

وأضافت "نحن حريصون بالطبع على أن تقدم كل الدعم لزميلنا اللذين اعتقلا ظلما"، وتشير المذكرة إلى أن

اعتقلا ظلما، وتشير المذكرة إلى أن



اعتقال منصف آيت قاسي بسبب عدم الحصول على ترخيص

اعتبرت منظمة "مراسلون بلا حدود" أن الحادثة مؤشر على تعاضد عمليات القمع ضد حرية الصحافة في الجزائر. ومثل الصحافيان أمام المدعي العام لمحكمة بئر مراد رابيس بالجزائر العاصمة وفق "اللجنة الوطنية لتحرير المعتقلين"، وهي جمعية تقدم الدعم لمعتقلي الرأي. ووضع الإثنان قيد الحبس المؤقت وهو الإجراء الذي اتفده محاميه، مشيرًا إلى أن قضاة التحقيق في الجزائر أصبحوا يتخذون هذا الإجراء بصورة مستمرة، وأصبح الحبس المؤقت هو الأصل وليس إجراء استثنائيًا.

ولم تُعرف التهم الموجهة إلى الصحافي الجزائري، لكن محاميه قال إنها تتعلق بنبؤات اعتماد. ويتطلب العمل كمراسل لوسيلة إعلام أجنبية الحصول على اعتماد من السلطات، علما أنه لم يصدر في عام 2020 أي اعتماد